إن مكافحة الفساد بقدر ما تتطلب تضافر الجهود الوطنية والدولية لمحاربته، فإنه تتطلب اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات والمقاربات ليس فقط لمكافحته بعد تفشيه وانتشاره (المحاسبة البعدية)، بل للوقاية منه وتجفيف منابعه والقضاء على أسبابه ومعالجة دواعيه (الرقابة القبلية)، والتي تتطلب العمل على عدة أصعدة:

- **على الصعيد الديني:** تنمية منظومة القيم الدينية لدى الفرد، وتقوية/غرس الوازع الديني (مخافة الله واستحضار رقابته) عن طريق المساجد، والمؤسسات التعليمية ؛ وإقامة الدورات التعليمية، وعقد الندوات التربوية، والاستفادة من الخبرات (التنشئة السياسية والتثقيف الإعلامي/التوعية الدينية من أجل غرس القيم النبيلة والأخلاق الحميدة في أفراد المجتمع ؛ التحفيز، واظهار محاسن وأهمية الكسب الشريف، مع توضيح في ذات الوقت العواقب في حال اعتماد أحد أشكال الفساد الإداري؛ التحفيز (المكافئات والمنح) للتشجيع والمكافئة على التفاني، والاتقان، والنزاهة في العمل، واظهار محاسن وأهمية الكسب الشريف، مع توضيح في ذات الوقت العواقب في حال اعتماد أحد أشكال الفساد المالي والإداري ؛
- **على الصعيد الإعلامي/التثقيفي الموجه نحو زيادة الوعي بمخاطر وتداعيات الفساد:** حيث تلعب وسائل الإعلام دورا بارزا ومحوريا في الوقاية من الفساد كآلية من آليات الضبط المجتمعي، من خلال: العمل على غرس القيم الأخلاقية بما فيها الممارسات الاجتماعية السليمة، وطرق التفكير الصائبة، وكذا تقنيات العمل القانونية ؛ والسعي إلى إعادة ترتيب ومواءمة قيمية وسلوكية للمجتمع، من خلال خلق و/أو اعتماد المعايير الجيدة أو تقوية القواعد القيمية الموجودة إن كانت سليمة، وفرض الأوضاع الاجتماعية المرغوب فيها بعيدا عن كل السلوكيات الفاسدة والمنحرفة التي يتم الكشف عنها ؛ تنمية الروح الاجتماعية وحب العمل الجماعي والتنسيق والاعتماد المتبادل بين الموظفين، من أجل التخلص من النزعة الأنانية وحب الذات والتفرد الموجودة لدى كل فرد أو موظف ؛ اعتماد آلية التثقيف الحقوقي من خلال التوعية بحقوق الإنسان، من أجل حمايتها، وزيادة فهمها واستيعابها، والدفاع عنها ؛ فضح السلوكيات الفاسدة والمفسدين تمهيدا لمحاسبتهم، مع ضمان الحماية الضرورية للمبلغين عن حالات وشبهات الفساد ؛ التعبئة الاجتماعية وتجنيد الفعاليات المجتمعية من أجل التصدي للممارسات غير السوية، أو القوانين الجائرة والتعسفية، في إطار منظم، وبطريقة بناءة ومسؤولة ؛ زيادة وتعميق الوعي بمخاطر الفساد باعتماد وتسخير مختلف وسائل الإعلام والتوعية المتاحة، وبالذات الإعلام الجديد (وسائل التواصل الاجتماعي Social Media كالمنتديات والمدونات الاجتماعية، والشبكات الاجتماعية كالفيسبوك وتويتر (منصة X) وانستقرام...) ؛ ومراقبة الجهات التي تطبق القوانين، وتوجهها وتدعمها فيما يخدم المصلحة العامة للمجتمع، وهو ما من شأنه تقوية الأجهزة الرقابية للحكومة ودعمها في سعيها لمحاربة الفساد، مع توفير الحماية لمنتسبيها.

على المستوى السياسي: وهذا عبر: تجسيد مبدأ دولة الحق والقانون، بحيث يكون القانون سيدا وفوق الجميع، مع تبسيط القوانين من أجل تيسير تطبيقها ؛ وضمان مبدأ الفصل بين السلطات (التباين السلطوي)

عبر تقوية السلطة التشريعية، وضمان قدرتها على الحصول على المعلومات ومساءلة السلطة التنفيذية، من خلال ضمان استقلال المؤسسات الرقابية عبر إعطائها تفويضا واضحا وقاطعا من البرلمان لمراقبة أداء أجهزة السلطة التنفيذية، واصدار تشريعات تضمن حمايتها من تدخل الأجهزة الأمنية والتنفيذية مع توفير الموارد المادية والفنية اللازمة لتمكينها من أداء دورها بفاعلية والحصول على المعلومات اللازمة لأداء مهامها، مع تعزيز استقلالية السلطة القضائية ورقابتها (إعمال آليات المتابعة القضائية) بعيدا عن كل ضغط أو توجيه أو تدخل أو إكراه، من أجل تحقيق الصرامة في التطبيق، وتمكينها من أداء دور فعال في درء الفساد، ومعاقبة التعسف ؛ وجعل المشاركة السياسية حركية بناءة في عمليات التجديد المؤسساتي ، التداول السياسي والمراقبة على السلطة التنفيذية، التأسيس لديمقراطية تشاركية، بالتشجيع على بناء مجتمع مدني ناضج ومبادر وطنيا ومحليا، وجعل مبدأ المحاسبة الديمقراطية قيمة أساسية في الحكم لتحقيق العقلانية و للرفع من مستوى الفعالية، وإعادة النظر في الخارطة الإدارية بتقريب الإدارة من المواطن لتلبية حاجاته وتحقيق الاستقرار السكاني منعا للتهميش والإحباط، وخلق إدارة محلية جوارية متناغمة مع المواطنين، تسعى للمصلحة العامة، وتلبي مختلف الاحتياجات والمطالب والتطلعات، مدعومة بآليات مراقبة ومرافقة تسييرية في الإدارة الوطنية بهدف الرفع من مستوى الأداء الوظيفي للمؤسسات المحلية والوطنية معا ؛ كذلك ضرورة إعادة النظر في قاعدة الحصانة بتقييدها أكثر أو نزعها، لمنع تعدي بعض البرلمانيين على القانون وإفلاتهم من العدالة، خاصة في مسائل الفساد وجرائم القانون العام، ومراعاة قيم الكفاءة والاستحقاق والفعالية، والجدارة، والنزاهة في التوظيف وتقلد المناصب العليا والمسؤوليات السامية في الدولة، وتبني معايير الحوكمة الرشيدة والجودة السياسية في الإدارة والتسيير.

- **على المستوى الاقتصادي:** وهذا عبر: ترشيد الإنفاق العام وتخفيف الإجراءات البيروقراطية وجعلها واضحة وسهلة وتعزيز سياسات اللامركزية، واحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني عبر تنويع مصادر الدخل الوطني، ودعم وتعزيز المشروعات الاقتصادية المنتجة للثروة والمحققة للرفاه الاجتماعي ؛ وإعادة النظر في ظروف وأوضاع العاملين بالقطاع الحكومي (الوظيف العمومي)، وذلك برفع الأجور والمرتبات وصرف المكافآت المناسبة لتحقيق التوازن في الدخل بين العاملين في كافة القطاعات، والحيلولة دون لجوئهم إلى الممارسات الفاسدة لتحسين وضعهم المعيشي.

نماذج لتجارب بعض الدول في مكافحة الفساد:

- **التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد:** تعد أنموذجا متميزا في مجال مكافحة الفساد والحد منه، وذلك لانتهاجها استراتيجية فعالة ومدروسة ومحققة لهذا الهدف، من خلال سن قوانين وتشريعات خاصة بمكافحة الفساد، والصرامة في تطبيقها، إذ أعطيت صلاحيات واسعة لمكتب مكافحة الفساد لممارسة الرقابة وتحقيق المساءلة ومحاسبة كل من تثبت عليه تهم الفساد المالي والإداري كالرشوة، والثراء غير المشروع، وتوقيع

الجزاء المستحق على فاعله (فرض أحكام سجن قاسية، مصادرة الأصول غير المشروعة ...)، وإنماء ثقافة عدم التسامح ضد الفساد لدى عموم المواطنين ؛ وكذلك رفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية ؛ وإيلاء الأهمية القصوى للمصالح الأولى بالرعاية، ففي حال تعارض مصلحة عامة مع مصلحة خاصة، فالأكيد أن الأولوية للمصلحة العامة، وحتى في حال تعارض الحريات الفردية مع متطلبات التنمية المستدامة، فسيتم إعطاء الأسبقية للثانية على حساب الأولى ؛ والفعالية وسرعة الاستجابة لقضايا مكافحة و/أو الوقاية من الفساد ؛ وتعزيز استقلالية القضاء وحمايته من كل أشكال التدخل السياسي (كالضغط أو التوجيه أو الإكراه) حتى يتسنى له الاضطلاع بوظيفته بكل نزاهة وأمانة وشفافية وموضوعية، والمتوافقة/المنسجمة مع توافر الإرادة السياسية لدى النخبة لمكافحة الفساد بكل أشكاله، والحفاظ على ديمومة الرخاء والتنمية والرفاه في هذا البلد الآسيوي المتميز.

- **التجربة الماليزية في مكافحة الفساد:** ليس بعيدا عن سنغافورة، فإن تجربة الدولة المجاورة لها أي: ماليزيا تعد كذلك أنموذجا يحتذى به، من خلال الاستراتيجيات المعتمدة، ففي عام 2004م تم استحداث استراتيجيات جديدة من قبل الحكومة لمكافحة الفساد، أطلق عليها "الخطة الوطنية للنزاهة"، أسسها خمس هي: الحد من الفساد ؛ منع استغلال السلطة في غير محله ؛ تحسين كفاءة الخدمات العامة المقدمة ؛ تعزيز مبدأ الحوكمة ؛ وتعزيز الفكر التوعوي، وتحسيس المواطنين بأهمية المشاركة في مكافحة الفساد.

وفي عام 2009م تم ترسيم مؤسسة خاصة لمكافحة الفساد حلت محل المؤسسة السابقة، يقوم على رأسها سبعة مستشارين مستقلين، مهمتها في البداية كانت مباشرة المتابعة القضائية للمسؤولين الفاسدين، ولكن الحزب الحاكم رفض الأمر، فبدل الاستقلالية التامة تظل السلطة القضائية بيد المدعي العام، لتضطلع هذه المؤسسة بجهود كبيرة وعالية للتحقيق في الفساد بمختلف مستوياته، معينة فريقا خاصا لإعطاء النصائح والتوجيهات للجنة التعيينات القضائية لتطويرها.

وفي عام 2012م تم اقتراح مشروع يوجب على كل الوزراء وموظفي الخدمات العمومية والمدنية كشف مختلف مصادرهم وذممهم المالية ؛ كما اعتمدت ماليزيا أيضا على الحوكمة الإلكترونية، وذلك من خلال فتح بوابة على الأنترنت تسمح بالولوج لكافة الخدمات التي تمنحها الحكومة كالمناقصات، مما يوفر عدالة بين رجال الأعمال، حيث لكل واحد الحق في التسجيل، التصريح، والحصول على تراخيص، هذا من جهة، ومن جهة لتمويل هذه البوابة تم فرض ما يسمى بالضرائب على الأنترنت ؛ ومن خلال كل ما سبق، تمكنت ماليزيا من الحد من ظاهرة الفساد إلى حد كبير إيمانا منها بأنها تعيق التنمية المستدامة، وبوجود إرادة سياسية حقيقية قوية لمكافحة الفساد.

- **التجربة الأمريكية في مكافحة الفساد:** والتي ارتكزت على رقمنة الخدمة العامة و/أو تبني أنموذج الحكومة الالكترونية، بحيث وضعت بوابة خاصة تشمل جملة من الخدمات، أهمها:

1. **بطاقة الفئات:** فلكل مواطن بطاقة تحدد هويته من خلال البصمة، مصنفة على فئات مقسمة إلى أربع قطاعات وهي: المواطن البسيط، التعاملات بين الدوائر الحكومية، موظفي الحكومة، قطاع المال والأعمال.
2. **فهرس المؤسسات الحكومية:** يشمل مجمل المؤسسات الحكومية القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية مهما اختلفت وظائفها (مؤسسات فيدرالية، سفارات، مؤسسات إقليمية...)، مقسمة حسب وجودها الجغرافي، وتخصصها الوظيفي، ومرتبة ترتيبا أبجديا.
3. **اعتماد المرشد:** من خلال البوابة يمكن تعيين مرشد من شأنه تسهيل مختلف المعاملات والإجراءات، دون الحاجة لعناء التنقل، أو لتدخل وسيط مقابل الحصول على خدمة محددة، مما سيصعب الفساد على منتهزي الفرص.
4. **التجديد الإلكتروني للرخص:** التجديد يكون بصفة آلية، دون الحاجة للتنقل لمصالح ودوائر الخدمات، تفاديا لعرقلة مصالح المواطن عن طريق البيروقراطية وكثرة الإجراءات.
5. **توفير خدمات التقاعد والرعاية الصحية:** من خلال تمكين الاطلاع على حساب الضمان الاجتماعي إلكترونيا، مما يسهل على المواطن متابعته، ويساعد في محاربة الفساد في القطاع الصحي.
6. **توفير الخدمات الإدارية والقانونية إلكترونيا:** والتي من شأنها المساهمة في مكافحة الفساد في قطاعي القانون، والخدمات الإدارية، حيث يمكن للبلديات، المحاكم، والدوائر الحكومية، وغيرها من الهياكل والمؤسسات الحكومية توفير وتقديم خدماتها للمواطن عبر بواباتها الإلكترونية.

- **التجربة التركية في مكافحة الفساد:** يمكن اختصار تجربة نجاح التجربة التركية في مجال محاربة الفساد، في مقولة لرئيسها"رجب طيب أردوغان" : «نجحنا لأننا لا نسرق»، حيث تقوم استراتيجية الدولة التركية في مكافحة الفساد على: ترسيخ مفهوم أن الحكومة خادمة للشعب لا حاكمة على الشعب، وتعزيز استقلالية القضاء وشفافيته، والاهتمام بالتعليم، حيث تحول الانفاق الأعلى في الميزانية العامة التركية من السلاح الى التعليم والصحة، وبدأت مرحلة المشاريع الكبرى المدرة للأموال والمنتجة للثروة، والتي حققت رضا الشعب مثل: إنشاء مئات الجامعات وعشرات المستشفيات، حيث صرفت عليها الأموال التي كانت تذهب في السابق للفساد والفاسدين، كما تم تقليص البيروقراطية القاتلة فتقاطرت على تركيا الاستثمارات الاجنبية وأصبح هناك أكثر من 146 ألف شركة أجنبية تعمل على أراضيها جالبة معها التكنولوجيا المتقدمة فأصبحت تركيا تصدر ما كانت تستورده مثل: الطائرات دون طيار المتقدمة، وزادت قيمة الصادرات من 35 مليارا عام 2002 الى 145 مليارا عام 2016م، كما تم استبدال القياديين الخاملين السارقين بالقيادات الكفؤة والفعالة والأمينة.